

موجودين لم يغيرا وانما يلزم في الاتحاد ان لو كانا موجودين بوجهين
 وتعيينين ومنوع فانه يجوز ان يكونا موجودين بوجود واحد وتعيينين
 واحد كالجسد والعضل واجاب شيخ العلامة بان الوجود الواحد
 والتعيين الواحد الذي صار لهما موجودين وتعيينين فاما
 ان يكون احد الوجودين الاولين واحدا لتعيينين الاولين او
 وجودا ثالثا وتعيينا ثالثا فان كان الاول يلزم النعدام احدها
 بالضرورة ويلزم عدم الاتحاد وان كان الثاني ففلا يخالف ان يكون
 كل واحد من الوجودين والتعيينين الاولين باقيا اولاً والاول
 يوجب ان يكون الشيء الواحد موجودا بوجودين وتعيينين
 متغايرين وهو محال بالضرورة والثاني يوجب انما النعدام احدها
 وكون الشيء الواحد موجودا بوجودين وتعيينين وانما لهما
 وحدوث ثالث والاول محال والثاني يستلزم نفى الاتحاد
 ولا يمكن ان يتحد الوجودان والتعيينان لاستلزام ذلك ان يكون
 الوجود والتعيين موجودين واقول في بطلان ان اتحاد الباري
 وهو واجب بغيره وهو ممكن يلزم ان كان العايب

ان يتحد الحق بغيره لانه لو تخبره فابقيا موجودين فهما بعد انشائهما
 واللام يتحد بالبعيدنا ووجدنا ثالث او عدم احدها ولا يجوز ان يتحد
 في غيره لان المقبول منه قيام موجودا بسبيل التبعيه ولا نقل
 في الواجب وحكي القول بهما عن التصاريح وجمع من المتصوفة
 فان ارادوا به ما ذكرنا ففسد في ظاهره وان ارادوا غيره
 فلا بد من تصور اول التباين في التصديق به اثباتا او نفيًا
 فقبل الاتحاد وهو صيرورة شيء واحد بعينه شيئا آخر هذا
 هو مفهومه للقيح ورد بان الماء بعينه يصير هواء ولا ي
 ذلك اتحادا وانما الاتحاد عبادة عن صيرورة المتعينين
 متعينين واحدا واستدلوا على امتناعه بان لو اتحد بغيره
 فان بقيا بعد الاتحاد موجودين فهما بعد انشائهما متميزان
 لا واحد فكيف في الاتحاد وان لم يبقيا موجودين لم يتحدلا
 لانها ان عدمها كان القبول بالاتحاد فوالعدم الواجب
 وان عدم احدها لم يتحقق انحاء المتعينين بل يتحقق احدها
 وعدم الآخر قال صاحب الفقيه لان انهما لو كانا

موجودين يتحد